

هو التفسير المقبول لأخذ عمر الزكاة منها ، إن صح أن النبي ﷺ عفا عنها . والله أعلم . اهـ (١) .

الاستغناء عن كثرة القول بالنسخ :

وهذا النظر إلى السنة في ضوء ما شرحه المحققون ، يعفينا من اللجوء إلى القول بالنسخ الذي يذهب إليه كثير من العلماء ، فرارًا من التعارض بين الأدلة بعضها وبعض .

ولكن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا بد من معرفة المتأخر والمتقدم من النصين ، حتى يحكم لأحدهما بنسخ الآخر .

والحق أن كثيرًا مما قيل فيه بالنسخ : ليس بمنسوخ حقيقة ، بل كلا النصين كان يمثل سياسة شرعية نبوية في موقف معين ولأسباب وملابسات معينة ، فلما تغير السبب الموجب : تغير الحكم .

وهذا ما قاله بعض الأئمة في النهي عن الأذخار في لحوم الأضاحي ثم إباحتها بعد ذلك : إنه لم يكن نسخًا . كما بينت ذلك في كتابي : (شريعة الإسلام) ، فقد منع النبي ﷺ من أذخار لحوم الأضاحي ، بعد ثلاثة أيام من يوم الأضحى ، حين كان بالناس جُهد ومشقة وحاجة إلى اللحم ، وقد وفد عليهم وافدون محتاجون ، فأصدر النبي ﷺ أمره بمنع الأذخار بوصفه إمام الجماعة ورئيس الدولة .

روى البخاري عن سلمة بن الأكوع ، قال : قال النبي ﷺ : « من ضحى منكم ، فلا يصبحن بعد ثلاثة أيام ويبقى في بيته منه شيء » فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا في العام الماضي ؟ قال : « كلوا وأطعموا وأذخروا ، فإن في ذلك العام كان بالناس جُهد - أي مشقة ومجاعة - فأردت أن تعينوا فيها » وفي بعض الأحاديث : « إنما نهيتكم من أجل الدافقة التي دقت » أي القوم الذين قدموا المدينة من خارجها . وبهذا الحديث وما قبله : اتضح علة النهي ، وأنه كان لعلاج ظرف طارئ فلما زالت العلة : زال الحكم ، وجاء الحديث مصرحًا بالإباحة : « كنت نهيتكم عن أذخار لحوم الأضاحي ، فكلوا وأطعموا وأذخروا » .

(١) فقه الزكاة ، ج ١ / ٢٣٠ ، ٢٣٣ .